نشر مجموعات الأحكام الصادرة عن محكمة النقض المصرية : دراسة حالة

إعداد

مروة أحمد مصطفى عوض
باحثة ماجستير
كلية الآداب - جامعة حلوان
marwa.awed@jp.gov.eg

مراجعة وإشراف

أ.م. د. / منى فاروق علي محمد
أستاذ علم المكتبات والمعلومات المساعد
قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة حلوان

د. إيمان فوزي عمر
مدرس المكتبات والمعلومات
قسم المكتبات
كلية الآداب - جامعة حلوان

المخلص

تتناول الدراسة نشر مجموعات الأحكام القضائية مع التركيز على نشر الأحكام الصادرة عن محكمة النقض المصرية للتعرف على الخطوات التي تتم من خلالها عملية نشر تلك الأحكام، والمراحل التي تمر بها وأهم المخرجات التي تنتج عن هذه العملية، وقد تم استخدام أدوات جمع البيانات اللازمة لتقييم قواعد البيانات الخاصة بمحكمة النقض المصرية. وقد كشفت الدراسة عن الدور البارز للمكتب الفني لمحكمة النقض المصرية في نشر مجموعات الأحكام وقواعد بيانات محكمة النقض المصرية، وقدمت الدراسة عدة توصيات أهمها: تطوير قواعد البيانات المتاحة في محكمة النقض مثل زيادة عناصر البحث المتاحة في قواعد البيانات لزيادة فعالية البحث، وتسهيل الوصول إلى المعلومات من قبل المستفيدين.

الكلمات المفتاحية:

النشر الحكومي – نشر مجموعات الأحكام – محكمة النقض المصرية – قواعد البيانات القانونية - السوابق القضائية- أحكام محكمة النقض.

مصطلحات الدراسة:

١. **محكمة النقض المصرية:** هي المحكمة المختصة بنظر الطعون على مجموعات أحكام محاكم الاستئناف بغية الوقوف على مدى صحة تطبيق الحكم للقانون (الجارحى، ٢٠٠٠).

٢. **المكتب الفني للمبادئ**: مكتب ملحق بمحكمة النقض يقوم باستخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة في مجموعات أحكامها، ثم نشرها وتيسير الاطلاع للمشتغلين بالقانون كافة (الجارحى، ٢٠٠٠).

٣. **القانوني:** كل من حصل على ليسانس الحقوق أو الشريعة والقانون ويشتغل بالقانون (مرداش، ٢٠١٤).

٤. **مجموعات الأحكام:** إحدى إصدارات المكتب الفني للمحكمة وتتضمن أهم مجموعات الأحكام التي تحتوي مبادئ قانونية مرتبة بتاريخ صدورها وملحق بها فهرس موضوعي لمجموعات الأحكام (الجارحى، ٢٠٠٠).

٥. **الموجزات:** هي ملخص للمبادئ القانونية التي تحويها مجموعات الأحكام (درويش، ٢٠١٧).

٦. **المبادئ القانونية:** هي جزء من مجموعات الأحكام التي تتضمن قاعدة أو فكرة قانونية قائمة بذاتها (درويش، ٢٠١٧) .

تاريخ استلام البحث : ١٢ ابريل ٢٠٢٣ ، تاريخ القبول : ٨ يونيو ٢٠٢٣

تمهيد:

تلعب القوانين والمعلومات القانونية دورًا مهمًّا في حياة الشعوب والأفراد، وخاصةً تلك التي تتعلق بالحقوق وتردها إلى أصحابها، وتصدر أحكاما بالعقوبة على المخالفين للقانون، فهي ذراع الله في الأرض، ولها من الأهمية ما لا يخفى على ذي لب، ووفقًا لهذه الأهمية توجَّب أن يتم نشر هذه المعلومات وإتاحتها لجمهور المستفيدين لتثقيفهم بحقوقهم وواجباتهم؛ ويعد نشر المعلومات القانونية نوعًا من النشر الحكومي نظرًا لطبيعة المعلومات وما تحمله من صبغة رسمية وصدورها عن جهة رسمية بالدولة. ويعد النشر الحكومي إحدى الوظائف التي تمارسها الحكومات الديمقراطية، بوصفه نوعًا من إتاحة المعلومات حول وظائفها، إضافةً إلى أنها من أهم مصادر المعلومات للشعب عن ممارسات الحكومة؛ والتي يمكن من خلالها تقييم أداء هذه الحكومات لأدوارها (قاسم، ١٩٨٤). وهناك العديد من التعريفات لمصطلح النشر الحكومي، مثل ما ورد في اتفاقية اليونسكو المتعلقة بتبادل المنشورات الرسمية والوثائق الحكومية بين الدول، والتي صدرت خلال المؤتمر العاشر بباريس، ديسمبر ١٩٥٨، حيث ورد "لأغراض هذه الاتفاقية يعتبر الآتي منشورات رسمية ووثائق حكومية إذا وجدت بناءً على أمر ونفقة أي سلطة حكومية وطنية: الوثائق البرلمانية، التقارير والجرائد والأوراق القانونية الأخرى، المنشورات الإدارية، التقارير الصادرة عن المؤسسات الحكومية المركزية أو الفيدرالية أو الإقليمية، البيليوجرافيات القومية، كتيبات الدول الموقعة، المنشورات الرسمية والوثائق الحكومية التي ستشكل مادة للتبادل" (Johansson, 1982).

١/ الإطار المنهجي للدراسة:

١/١ مشكلة الدراسة:

يزداد التوجه العالمي نحو ترسيخ مفاهيم الحكومة الالكترونية والبيانات المفتوحة والبيانات الحكومية من أجل زيادة وعى الشعوب بالإجراءات والأنشطة والخدمات التي تقوم بها الحكومات والاستخدام الأمثل لتلك البيانات، بما يحقق التقدم في كافة مناحي الحياة ومن أهم هذه البيانات المعلومات القانونية مثل القوانين والتشريعات وأحكام المحاكم على اختلاف أنواعها .وفى مصر وفى ضوء هذا التوجه، تسعى العديد من المؤسسات ومنها المؤسسات القانونية والقضائية إلى نشر البيانات والمعلومات الصادرة عنها .وتأتى محكمة النقض المصرية في مقدمة تلك المؤسسات حيث يكمن دورها في توحيد فهم وتطبيق القانون، ونظرًا لتعدد دوائر المحكمة فقد اتجهت نحو نشر مجموعات أحكامها لإتاحتها للعاملين في الحقل القانوني أو من له صلة بالقانون أو من يخضعون له من الجمهور العام، ولقد لاحظت الباحثة من خلال عملها بوزارة العدل الإقبال الشديد للقضاة والعاملين بالحقل القانوني على متابعة أحدث ما تصدره محكمة النقض من مجموعات الأحكام كوعاء للمعلومات القانونية مما دفعها إلى التعرف على إجراءات نشر مجموعات الأحكام في شكلها المطبوع والإلكتروني وتقييم هذه الإجراءات للوقوف على أهم نقاط القوة والضعف؛ ومن ثمّ تقديم تصوّر مقترح لدعم هذه الإجراءات أو علاج أوجه القصور إن وجدت.

٢/١ أهمية الدراسة:

تُعد الدراسة من الدراسات القليلة التي تهتم بدراسة النشر الحكومي بوجه عام، ونشر مجموعات أحكام محكمة النقض المصرية بوجه خاص وذلك من خلال دراسة كافة الجوانب التي تتعلق بعملية النشر التقليدي والإلكتروني، كما يمكن أن تكون هذه الدراسة محل إفادة لأصحاب المصلحة المحتملين مثل القيادات القضائية أو المشتغلين بخدمات المعلومات الحكومية و إتاحة البيانات الحكومية المفتوحة.

٣/١ أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

- تحليل مراحل النشر التقليدي لمجموعات أحكام محكمة النقض.
- تقييم قواعد بيانات محكمة النقض المصرية.

ولتحقيق تلك الأهداف ينبغي أن تُجيب الدراسة عن التساؤلات التالية:

- ما إجراءات إعداد وجمع وتحرير مجموعات أحكام محكمة النقض؟
- ما سبل توزيع وتسويق مجموعات أحكام محكمة النقض؟
- ما سمات قواعد البيانات المتاحة من خلال موقع محكمة النقض المصرية؟
- من الفئة المستهدفة للإفادة من هذه المطبوعات؟

٤/١ منهج الدراسة وأدواته:

نظرًا لأن الدراسة تتناول نشر مجموعات أحكام محكمة النقض فقط، فإنها ستعتمد على منهج دراسة الحالة المعني بدراسة حالة واحدة بعينها بقصد دعم العوامل الإيجابية أو تعديل مسارها (خليفة، ٢٠٠٤)، وسيتم استخدامه بهدف دعم عملية نشر المجموعات في شكلها التقليدي والإلكتروني للوقوف على إيجابيات هذا النشر

تهدف الدراسة الميدانية إلى رصد إجراءات وخصائص نشر مجموعات أحكام محكمة النقض المصرية وقد استعانت الباحثة بمجموعه من أدوات جمع البيانات وذلك على النحو التالي:

- قائمة المراجعة.
- المقابلة الشخصية

١/٤/١ قائمة المراجعة:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على قائمة المراجعة كإحدى الأدوات المنهجية لحصر المعلومات والأسئلة التي من خلالها يمكن جمع البيانات والحقائق المطلوبة في الدراسة، ومن ثَمّ القيام بتحليل هذه البيانات والحقائق بغرض تقديم صورة متكاملة ونظرة شاملة عن مشكلة الدراسة، والتعرف على واقع الموضوع كمًّا وكيفًا والخروج بالمؤشرات اللازمة التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدراسة. وقد اتبعت الباحثة عدة خطوات في إعداد وتطبيق قوائم المراجعة المستخدمة في هذه الدراسة، ويمكن إبراز هذه الخطوات فيما يلي:

١/١/٤/١ إجراءات تصميم قوائم المراجعة:

أولًا: تحديد المصادر التي تم الاعتماد عليها لتصميم قوائم المراجعة، وهي:

١. مراجعة الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة واستخلاص الأبعاد والجوانب النظرية للموضوع، وقد تمت الاستفادة من هذه الدراسات في سرد كافة العناصر المحتملة للموضوع محل الدراسة.

٢. مراجعة خطوات ومراحل النشر التقليدي والإلكتروني المتبعة في عملية نشر مجموعات أحكام محكمة النقض المصرية.

٣. مراجعة المعايير الدولية الخاصة بتقييم قواعد البيانات القانونية، وذلك بهدف تقييم قواعد البيانات المتاحة بموقع محكمة النقض المصرية على الانترنت.

ثانيًا: محتويات قوائم المراجعة:

تم تحكيم قوائم المراجعة للتأكد من اكتمالها ودقة عناصرها من خلال ثلاثة محكمين من الأساتذة في مجال المكتبات والمعلومات وقد تم تطبيقها في الفترة من يونيو ٢٠٢١ حتى سبتمبر ٢٠٢١.

وقد قامت الباحثة بتصميم قائمتي مراجعة وهما: -

١. قائمة مراجعة حول دور المكتب الفني بمحكمة النقض المصرية في نشر مجموعات أحكام محكمة النقض المصرية، والتي تتكون من عدة محاور وهي:
   - **القسم الأول**: البيانات الأساسية عن أحكام محكمة النقض المصرية.
   - **القسم الثاني**: خطوات إعداد مجموعات أحكام محكمة النقض المصرية للنشر.
٢. قائمة مراجعة حول تقييم قواعد البيانات المتاحة بموقع محكمة النقض المصرية

٢/٤/١ المقابلة الشخصية المقننة

قامت الباحثة بإجراء العديد من المقابلات الشخصية مع العاملين في القطاع القضائي على اختلاف فئاتهم الوظيفية للتعرف على آرائهم ومقترحاتهم فيما يخص مجموعات أحكام محكمة النقض المصرية وقواعد البيانات التي توفرها وكذلك الخدمات التي يتم تقديمها وطريقة العمل على تجهيز مجموعات الأحكام.

٠/٢ الإطار النظري للدراسة:

١/٢ نشر مجموعات الأحكام القضائية -مدخل مفاهيمي:

١/١/٢ أهمية نشر الأحكام القضائية:

عادةً ما يلجأ الأشخاص والهيئات إلى الجهات القضائية للوصول إلى رأي وقرار حاسم في المنازعات التي تنشأ فيما بينهم، وما يصدر عن الجهات القضائية في هذا الصدد يُطلق عليه "الحكم القضائي" **(هلال، ٢٠٠٨)**، والحكم القضائي بمعناه الواسع هو جميع القرارات التي تصدر عن الجهات القضائية المختلفة في الدولة **(عمر، ٢٠١١)**.

يقصد بنشر الأحكام القضائية إعلان الأحكام القضائية بأية وسيلة من وسائل التعبير، سواء كانت ورقية أم إلكترونية، وتمكين المستفيدين من الاطلاع عليها، سواء بنقلها كاملا، أو من خلال التعليق عليها **(أبو السعود، ٢٠١٤)**. وبما أن الأحكام القضائية هي عبارة عن وثائق رسمية صدرت عن هيئات قضائية، فإنها تخرج عن حماية قانون حقوق الملكية الفكرية، وتخضع بالتالي لقانون حماية وثائق الدولة والتشريعات التي تختص بهذا الأمر، بيد أن الأحكام إذا تم وضعها في إطارٍ معين لاطلاع الجمهور عليها وتمت إضافة الطابع الشخصي للقائم بالعمل على تبويبها وتجهيزها، فإنها تصبح مؤلفًا يتمتع بالحماية القانونية الواردة في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية **(الصراف، ١٩٨٥)**.

ويتعين التمييز بين نشر الأحكام من حيث الإلزام القانوني بنشر حكم بعينه كما صدر من المحكمة وبين نشر الأحكام القضائية كمرجع قانوني يتضمن مبادئ قانونية وتطبيقات قضائية توحد تطبيق القانون وتفسره، والحالة الأولى مثل النص الدستوري المُلزم بنشر كافة أحكام وقرارات المحكمة الدستورية بالجريدة الرسمية وغير ذلك من النصوص الملزمة المتضمنة وجوب نشر حكم بعينه كما صدر من المحكمة، أما الحالة الثانية مثل نشر مجموعات أحكام المحاكم العليا كمحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا، لما تتضمنه تلك الأحكام من مبادئ قانونية وقواعد مجردة تصلح للتطبيق على كافة المراكز القانونية

المماثلة للواقعة موضوع الحكم وتضع نسقًا موحدًا لتطبيق القانون وتفسيرًا مُحددًا مُلزمًا لمحاكم الدرجة الأدنى **(الزيديين، ٢٠١٨)**.

وبناءً على أهمية وجود مبادئ قانونية يرجع إليها القضاة والمحامون، فقد ألزمت أنظمة القضاء الجهات القضائية بنشر الأحكام القضائية التي تُشكل مبادئ القضاء وفهرستها ونشرها، بحيث يسهل الرجوع إليها، وقد ظهر نشر الأحكام في مصر مع إنشاء المحاكم الأهلية في نهاية القرن التاسع عشر، وتُعتبر "مجلة المحاكم الأهلية " الصادرة عن نظارة الحقّانية العدد الأول في شهر يناير عام ١٩٠٠ أقدم إصدار رسمي حكومي لنشر المجموعات بالشكل المتضمن ملخصات أحكام، وكانت تصدر بمعرفة المفتشين القضائيين بإدارة التفتيش القضائي بنظارة الحقانية **(ذنون، ٢٠٠٧)**.

بالنسبة لمجموعات أحكام محكمة النقض، لم تكن لدى الدولة المصرية فكرة نقض وإبرام لمجموعات الأحكام إلا قبيل إنشاء محكمة النقض، وقد أُنشئت محكمة النقض سنة ١٩٣١م، وبدأ محمود عمر- الموظف بالمحكمة آنذاك- بتجميع مجموعات أحكام المحكمة ووضع تلخيصات لها ونشرها بمجلة "المحاماة" ثم تجميع ما نشر منها في مجلدات عُرفت فيما بعد "مجموعات عمر" وهى سبع مجموعات جنائية وخمس مجموعات مدنية، وتُغطى مجموعات عمر مجموعات الأحكام الصادرة في الفترة من انعقاد محكمة استئناف مصر بهيئة نقض وإبرام عام ١٩٢٧ وحتى إنشاء المكتب الفني لمحكمة النقض عام ١٩٥٠، إذ تنتهى آخر "مجموعات عمر" بشهر يونيو ١٩٤٩ لتبدأ مجموعة المكتب الفني السنة الأولى بشهر أكتوبر ١٩٤٩ **(عمر، ١٩٤٠)**. وتعد وسائل نشر مجموعات الأحكام هي ذاتها وسائل النشر المعروفة لكافة المعلومات؛ فقد تنشر في الجريدة الرسمية أو في مجلة أو دورية كما قد تنشر في وسائط إلكترونية أو عبر الشبكة العنكبوتية.. و تتعدد صور نشر مجموعات الأحكام وتنسيقاتها، فقد تُنشر في هيئة حكم كامل كما صدر متضمنة أسماء الخصوم وكافة الوقائع ويكون الغرض من النشر الإعلام بما تضمنه الحكم مثل أحكام المحكمة الدستورية أو أحكام شهر الإفلاس إذ يهدُف إلى الإعلان عن مركز قانوني محدد يترتب عليه حقوق والتزامات للكافة وهو ما يلزم معه إتاحة الحكم بالكامل، وقد يُنشر ما تضمنه الحكم من مبادئ قانونية فقط دون ذكر للوقائع أو أسماء الخصوم وبياناتهم الشخصية، وقد يُنشر الحكم بالكامل مع تجهيل البيانات الماسة بسمعة الخصوم أو المتضمنة إفشاءً لأسرارهم **(الزيديين، ٢٠١٨)**.

٢/١/٢ محكمة النقض المصرية:

أُنشئت محكمة النقض المصرية في الثاني من مايو عام ١٩٣١بموجب المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١، لتكون الجهة القضائية القائمة على عملية توحيد فهم وتطبيق نصوص القوانين، ومن ثَم فإن المبادئ القانونية التي تصدر عن محكمة النقض ذات أهميةٍ بالغة للعاملين في القطاع القانوني بشكلٍ عام **(نجيب، ١٩٨٤)**. وتضم المحكمة في تشكيلها عددًا من نواب رئيس المحكمة والمستشارين وبعد العرض على الجمعية العامة لمحكمة النقض وموافقة مجلس القضاء الأعلى، وتتكون المحكمة من عدد من الدوائر يرأسها رئيس المحكمة أو أحد نوابه وتتكون كل منها من عدد كاف من الأعضاء، على أن تصدر أحكامها من خمسة منهم **(محكمة النقض المصرية، ٢٠٢١)**.

وتعد محكمة النقض هي محكمة القانون مهمتها الرئيسة هي مراقبة تطبيق القوانين، وتوحيد فهم هذه القوانين من جانب القضاة فهمًا مطابقًا لما قصده المُشرع من هذه القوانين.

وحرصاً من المُشرع على توثيق الأحكام ونشرها ليعلم بها المشتغلون بتطبيق القانون، فقد نص قانون السلطة القضائية على أن يكون بمحكمة النقض مكتب فني، وأحد أهم اختصاصاته هو استخلاص المبادئ القانونية التي تُقررها المحكمة فيما تُصدره من أحكام وتبويبها ومراقبة نشرها وإصدار مجموعات الأحكام والنشرة التشريعية **(محكمة النقض المصرية، ٢٠٢١)**. وقد نصت المادة الخامسة من القانون ٤٦ لسنة

١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على أن "يكون بمحكمة النقض مكتب فني للمبادئ القانونية، يُؤلف من رئيس يُختار من بين مستشاري المحكمة، ومن عدد كافٍ من الأعضاء من درجة مستشار، أو رئيس بالمحاكم، أو قاضٍ، أو ما يعادلها".

تم إنشاء المكتب الفني في محكمة النقض بتاريخ ١٩٥٠/١٠/١٢م، وتم تكليف أعضاء المكتب بمهام استخلاص المبادئ القانونية من مجموعات الأحكام الصادرة، والقيام بتلخيصها وإجراء التصويبات الموضوعية والقانونية لها، ومن ثَمَّ القيام بنشرها في مجموعات دورية، والقيام بما يُطلب إعداده من بحوث فنية من أعضاء المكتب. ويُلحق المكتب الفني بمحكمة النقض ومهمته الرئيسة هي القيام باستخلاص المبادئ القانونية التي تُقرها المحكمة عن طريق الأحكام القضائية الصادرة والعمل على نشرها وتيسير اطلاع المشتغلين في الحقل القانوني من قضاة ومحامين وباحثين قانونيين **(محكمة النقض المصرية، ٢٠٢١)**. ويختص المكتب الفني بالاضطلاع بمهام محددة، يمكن إبرازها فيما يلي **(الجارحي، ٢٠٠٠)**: -

١. استخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة فيما تُصدره، من مجموعات أحكام، وتبويبها، ومراقبة نشرها بعد عرضها على رئيس الدائرة التي أصدرتها.
٢. إصدار مجموعات الأحكام والنشرات التشريعية.
٣. الإشراف على أعمال المكتبة، وإعداد البحوث الفنية.
٤. الإشراف على جدول المحكمة، وعرض الطعون المتماثلة والمرتبطة، أو التي يحتاج الفصل فيها إلى تقرير مبدأ قانوني واحد، وعرضها على رئيس المحكمة.
٥. سائر المسائل التي يطلب إليه رئيس المحكمة القيام بها.

ولا تُخفى أهمية وخطورة المهام التي يقوم بها المكتب الفني في توحيد المبادئ القانونية التي تُقررها المحكمة فيما تقرره من أحكام، ومواكبةً للتطورات العلمية وتقنيات المعلومات بشأن تجهيز مصادر المعلومات والعمل على تيسير إتاحتها لمختلف فئات المستفيدين

٣/١/٢ مجموعات أحكام محكمة النقض المصرية

تُعد مجموعات أحكام محكمة النقض المصرية إحدى إصدارات المكتب الفني للمحكمة وتتضمن أهم الأحكام التي تحتوي على مبادئ قانونية مرتّبة بتاريخ صدورها وملحق بها فهرس موضوعي لمجموعات الأحكام **(الجارحي، ٢٠٠٠)**. حيث يجرى تنسيق الأحكام المرشحة للإدراج بالمجموعة بطريق النشر، ثم ترتيب الأحكام داخل المجموعة بتاريخ صدورها وإعداد فهرسين للمجموعة، الفهرس الهجائي؛ ويتضمن العناوين الرئيسية مرتبة أبجدياً وصفحة ورودها في الفهرس، ثم الفهرس الموضوعي؛ ويتضمن كافة الموجزات الواردة في مجموعات الأحكام المدرجة بالسنة، والموجزات مرتبة بحسب الموضوع، تحت عناوين رئيسية؛ وأسفل كل موجز رقم الطعن، وسنته، ورقم القاعدة، وصفحتها.

ويعتبر استخلاص المبادئ القانونية التي تحويها مجموعات أحكام محكمة النقض هو عماد عمل المكتب الفني، ويمكن تقسيم حكم محكمة النقض من حيث الأجزاء التي يحتويها إلى الديباجة أو الترويسة، ثم الوقائع، ثم متن الحكم ومنطوقه **(الجارحي، ٢٠٠٠)**. والمبدأ القانوني الذي ينسب لمحكمة النقض هو ما يرد في معرض بيانها لرأيها وأسبابها التي تؤسس عليها حكمها وبيان ذلك أن المحكمة تحصل وقائع الطعن في حكمها كما أنها تورد حاصل أسباب الطعن فيما اصطلح على تسميته **"بالنعي"** وما يرد في هذا وذاك ليس مبدأ قانونيا ما لم تتبناه محكمة النقض في أسبابها. والمبادئ القانونية لمحكمة النقض هي

العبارات المتضمنة قواعد عامة ومجردة يصح إعمالها على كافة الوقائع المماثلة للحالة المعروضة، بينما التطبيق هو إنزال محكمة النقض للمبدأ القانوني على الواقعة المعروضة عليها **(درويش، ٢٠١٧)**.

والموجز: هو ملخص المبدأ القانوني أو التطبيق مذكور أسفله رقم الطعن وسنته وتاريخ جلسة صدور الحكم، والغرض منه تسهيل الوصول للمبدأ وتعريف الباحث بفحواه دون عناء. وصياغة الموجز الخاص بكل مبدأ وتحرير التلخيصات يختص به أعضاء المكتب الفني وكلهم قضاة قادرون على تمييز المبادئ القانونية داخل الحكم وصياغة الموجزات بلا إسهاب أو تطويل ودون إخلال بالفكرة التي تضمنها المبدأ، وقد جرى العمل على اتباع أساليب معينة في تلخيص المبادئ وصياغة الموجزات (درويش، ٢٠١٧).

أما الحكم بطريق النشر فهو تنسيق خاص للاحكام المراد نشرها يتم فيه إدراج أسماء قضاة الدائرة مصدرة الحكم مع حذف أسماء الخصوم وعضو النيابة العامة وأمين السر، ثم تدرج الموجزات، ثم المبادئ القانونية المستخلصة من الحكم ثم متن الحكم مع تجهيل ما يشير إلى الخصوم أو يشهر بهم أو يفشي أسرارهم (الجارحي، ٢٠٠٠).

٢ / ٢ الدراسات السابقة:

يتضمن هذا الجزء مراجعةً علمية للإنتاج الفكري المنشور عن الموضوع بهدف تكوين إطار معرفي متكامل والتعرف على أهم الاتجاهات الفكرية محليًا وعالميًا في الموضوع، لتكون مدخلًا لتصميم مكونات الدراسة الحالية، حتى تُشكل إسهامًا عمليًا ولبنة تضاف إلى البناء المعرفي في مجال الدراسة. وقد تم ترتيب الدراسات زمنيًا داخل كل محور من الأقدم إلى الأحدث.

من أولى الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة دراسة **(طاشكندي، ١٩٨٢)** التي هدفت إلى تحليل النصوص القانونية العربية فيما يختص بإيداع المطبوعات الحكومية فقط وتناولت نشأة وتطور نظام الإيداع للمطبوعات الحكومية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وقد أسفرت الدراسة عن افتقار الدول إلى المعايير الكَميّة والنوعية التفصيلية التي تحكم إدارة وتنظيم وتوزيع ونشر المطبوعات الحكومية، والخدمات التي يجب توافرها في مكتبات الإيداع بهدف الوصول إلى الهدف الأساسي الذى وضع من أجله نظام الإيداع ،كما توصلت الدراسة إلى أن الدول المتقدمة والنامية تواجه مشكلة المعلومات الحكومية حيث أصبح من المستحيل السيطرة على المعلومات الحكومية المنتجة داخل دولة واحدة وذلك بسبب عدم فاعلية أساليب الإنتاج والتوزيع والنشر من ناحية، وعدم التقيد بالقوانين الصادرة التي تحكم عمليات الطباعة الحكومية من ناحية ثانية.

بينما سعت دراسة قامت بها **(محمد، ٢٠٠٢)** إلى الكشف عن الوظائف الرئيسة التي تناط بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية باعتبارها مكتب الطبع الحكومي في مصر، كما تضمنت أيضًا دراسة عددية ونوعية لمطبوعات الهيئة في الفترة من عام ١٩٥٦ إلى عام ٢٠٠٠، وقد أوصت باستغلال مكتبة الهيئة لتكون نواة لمكتبة إيداع للمطبوعات الحكومية المصرية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الهيئة تنشر ما يقرب من ٧٣% من المطبوعات الحكومية في مصر. كما قامت **(مصطفي، ٢٠٢١)** بعمل دراسة هدفت إلى تأريخ تطور مكتبة الهيئة العامة للمطابع الأميرية وبيان ورصد واقعها من خلال طبيعة الموقع والمبنى والتجهيزات والتعرف على خصائص العاملين واستكشاف خصائص المجموعات، ورصد طبيعة الخدمات والتحديات التي تواجهها المكتبة والفرص المتوافرة أمامها، واستنباط خصائص المستفيدين والصعوبات التي تواجههم.

وصدرت دراسة **(Palmirani, 2017)** حيث تكمن أهمية الدراسة في كونها من الدراسات الشاملة عن نشر قرارات المحاكم في جميع دول الاتحاد الأوروبي مع التركيز على الأطُر القانونية والسياسية التي

تحكم نشر السوابق القضائية والممارسات الفعلية ومسائل حماية البيانات وسياسات البيانات المفتوحة، فضلً عن حالة تطبيق معرف السوابق القضائية الأوروبي ، وكان من أهم مبررات الدراسة حرص الاتحاد الأوروبي على توحيد الاستشهادات المرجعية لمجموعات أحكام المحاكم لدى الدول الأعضاء في الاتفاقية، لإتاحة الأحكام بصورة سهلة وبسيطة عند البحث عنها.

ومن الدراسات التي تناولت أنماط الإفادة من المعلومات الحكومية دراسة **(Blume, 1999)** التي هدفت إلى التعرف على مدى تأثر نظم المعلومات القانونية الإلكترونية على مجموعات أحكام المحاكم الدانماركية، والقرارات الإدارية الوطنية، مقارنة بمصادر المطبوعات وتأثير تلك المصادر على المجتمع القانوني بشكل عام، ومدى تأثيرها في سلوك البحث عن المعلومات لدى الباحثين القانونيين . وكذا دراسة **(Otike, 2000)** لبيان مدى الإفادة من المعلومات القانونية وسلوك القضاة في استخدام المعلومات القانونية ومدى احتياج القانونيين للمعلومات، وهدفت إلى التعرف على مدى حاجة المحامين للمعلومات القانونية في كينيا وسلوكهم نحوها، ومعوقات الحصول عليها والعوامل المؤثرة بها، وقد اعتمدت على الاستبانة والمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات. ومن أهم توصياتها إنشاء شبكات معلومات قانونية إلكترونية.

وفي كينيا ولتيسير سبل الإفادة من المعلومات القانونية الإلكترونية هدفت دراسة**(Fong, 2006)** لتوضيح أهمية شبكة المعلومات القانونية الأسترالية ومحرك البحث جوجل ودورهم في عمليات البحث القانوني على شبكة الإنترنت، وتناولت سلوك الباحثين القانونيين نحو الموقعين، مع تحليل الاحتياجات المعلوماتية للباحثين القانونيين في أستراليا، وهل الموقعان كافيان للبحث القانوني، أم هناك مواقع أخرى جديرة بالاهتمام.

وقامت دراسة **(محمود، ٢٠٠٧)** بالتعرف على المشكلات التي تواجه القانونيين للحصول على المعلومات نتيجة للكم الهائل للتشريعات والقوانين التي تُعدل بصفة مستمرة، إضافة إلى وجود كمّ هائل من مجموعات الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم المصرية، كما تناولت دوافع استخدام القانونيين للمعلومات، وأنواع هذه المعلومات، وطبيعتها، وأشكال مصادر المعلومات التي لا يفضل القانونيون الاعتماد عليها. كما هدفت إلى التعرف على سبل حصول القانونيين على المعلومات والعوامل التي تؤثر في إفادتهم منها، وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير ونشر المعلومات القانونية لتيسير الحصول عليها. وركزت أيضا دراسة **(Zarębska, 2013)** على التعرف على أهمية السوابق القضائية في المنظومة القضائية، وطريقة تداول المعلومات القانونية، ونظم الاقتباس المختلفة للسوابق القضائية، وكذلك سعت لتوضيح أهمية نظم المعلومات القضائية للاقتباس لمستخدمي الأنظمة المختلفة سواء كانت مفتوحة أم تجارية، كما ركزت دراسة **(Sawant and Jagtap, 2018)** على التعرف على أهمية المعلومات القانونية للقانونيين في المكتبات القانونية في الهند، تم رصد كيفية تنظيم تلك المصادر من خلال مسح مواقع الحكومة والمحكمة العليا ووزارة العدل، وأهم نتائجها: عدم وجود معايير موحدة لتنظيم مصادر المعلومات في المكتبات القانونية، وأوصت بحصول المكتبات على دعم حتى تتيح خدمات أفضل للباحثين القانونيين.

بينما قامت دراسة **(Jong, 2020)** بالتركيز على أهمية توفير مصادر المعلومات القانونية وآليات توافرها، والسماح للمحامين باستخدام مصادر المعلومات القانونية الأولية وتوحيد السوابق القانونية، والسماح للقانونيين بالاطلاع على أحدث القوانين والأحكام القضائية والسوابق القانونية وقد أوصت بضرورة الحصول على تفسير قانوني موحد دون الرجوع إلى المؤلفات القانونية الأخرى. وفى نفس السياق هدفت دراسة **(مرداش، ٢٠٢٠)** إلي التعرف على معاهد المعلومات القانونية ودورها في إتاحة المعلومات القانونية للجمهور العام، والاهتمام بدراسة الوضع الحالي لأدوات الوصول الحر للمعلومات

القانونية في مصر، وكذلك التعرف علي مبادرات وإعلانات الوصول الحر للمعلومات القانونية علي مستوى العالم، كما تقدم الدراسة تصورًا مقترحًا لبناء معهد معلومات قانوني مصري ً بناء على الدراسة الميدانية للنماذج المشابهة على مستوى العالم بما يتوافق مع البيئة التشريعية والتنظيمية المصرية، وقد أوصت الدراسة بضرورة بناء معهد معلومات قانونى مصري لسد الفجوة في الإنتاج الفكري العربي في المعلومات القانونية.

٠/٣ الإطار الميداني للدراسة:

يتم عرض نتائج الدراسة الميدانية من خلال محورين يتضمن إجراءات نشر مجموعات أحكام محكمة النقض، ويتضمن مراحل عملية النشر الرئيسة ودور المكتب الفني فيها، ثم تقييم قواعد البيانات بموقع محكمة النقض.

١/٣ إجراءات نشر مجموعات أحكام محكمة النقض:

يتناول هذا المحور إجراءات نشر مجموعات أحكام محكمة النقض في ضوء مراحل النشر الرئيسية حيث تمثل مرحلة التأليف إحدى مراحل النشر الرئيسية _ مرحلة التجهيز للنشر_ وتعد أحد إجراءات نشر مجموعات أحكام محكمة النقض، ثم تأتى مرحلة التصنيع أو الطبع، المرحلة الاخيرة هي التوزيع، وبذلك تكتمل حلقات النشر الثلاث. ويتَّبع المكتب الفني بمحكمة النقض المصرية مجموعة من الإجراءات في عملية تجميع المجموعات أحكام وإعدادها وتحريرها، ويمكن إبراز هذه الإجراءات في مرحلة التأليف، مرحلة التصنيع أو الطبع، مرحلة التوزيع.

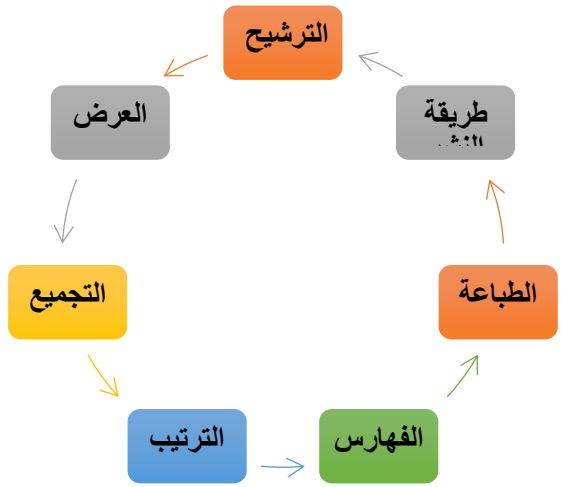

شكل رقم (١) إجراءات جمع وتحرير مجموعات الأحكام في محكمة النقض

وقد تبين بعد تطبيق قائمة المراجعة اكتمال حلقات النشر الثلاث في نشر مجموعات الأحكام في محكمة النقض المصرية، حيث تبدأ الحلقة الأولى وهي التأليف والتي يقوم بها عضو المكتب الفني حيث يقوم بعمل الموجز والقاعدة واستخلاص المبادئ القانونية وبذلك يصبح هو المسؤول عن المادة العلمية المُستخلصة من الحكم. أما الحلقة الثانية وهي الطباعة أو التصنيع؛ وتبدأ بتحويل المادة القانونية للمؤلف إلى كيان مادي متعدد النسخ؛ ويقوم أيضًا بها عضو المكتب المسؤول عن تجميع الأحكام وتجهيزها للمطبعة بعد إعداد الفهارس ومراجعتها لغويًّا في الشكل النهائي للطبع وتسليمها للمطبعة التي تقوم

بطباعتها في الشكل الورقي وإرسالها مرة أخرى لرئيس مجموعه النشر في المكتب الفني لمراجعة البروفة قبل تسليمها للمكتب الفني مرة أخرى للبدء في توزيعها. أما الحلقة الثالثة فتبدأ بالتوزيع حيث يقوم به عضو المكتب الفني بتسليم النسخ لدوائر المحكمة والأعضاء الفنيين وأعضاء نيابة محكمة النقض، وإرسال النسخ للمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف؛ وبذلك تنتهي مراحل النشر الثلاث متمثلة في المكتب الفني لمحكمة النقض. وقد انتهت الباحثة إلى أن النشر التقليدي لمجموعات أحكام محكمة النقض المصرية في وضعه الحالي يشوبه بعض المشكلات؛ ومن أهمها تعقيد مراحل النشر التقليدي لمجموعات الأحكام والتي تؤدي إلى تأخر صدور المجموعات عن نشر الأحكام مما يؤدي إلى تأخر وصول هذه الأحكام ومجموعاتها إلى الجهات المعنية والقضاة، كما تبين عدم توفير عدد كبير من النسخ يكفي للقضاة والمحامين وذلك نظرا لارتفاع تكاليف الطباعة، كما أن عدم توفر أدوات مساعدة للبحث في المجموعات أدى إلى صعوبة استخدامها بالرغم من أهمية مجموعات أحكام محكمة النقض للقضاة والمحامين لأنها المراجع الأول في كتابه الأحكام.

٣/ ٢ تقييم قواعد البيانات المتاحة بموقع محكمة النقض

يهدف هذا الجزء إلى دراسة هذه العناصر دراسة وصفية تحليلية، إضافةً إلى التقييم النسبي الكمي بهدف التعرف على النسب المئوية لعدد المواصفات المعيارية المتوفرة في هذه العناصر ويوضح الجدول رقم (٢) ملخص نتائج لتقييم قواعد البيانات القانونية

عناصر التقييم	متوفر	غير متوفر
مسميات قواعد البيانات		×
روابط الوصول إلى قواعد البيانات		×
المقابل الإنجليزي		×
الهدف من إنشاء قواعد البيانات		×
الجهات التابعة لها قواعد البيانات	✓	
التغطية		
التغطية الموضوعية	✓	
التغطية الزمنية	✓	
التغطية الكمية	✓	
تكاليف الاستخدام أو الاشتراك للمستفيدين	✓	
المحتوى		
مصادر معلومات قواعد البيانات	✓	
سياسة الاستبعاد في قواعد البيانات	✓	
الأشكال التشريعية المغطاة في قواعد البيانات		
المراجع الفقهية القانونية المصحوبة بالنصوص التشريعية وتفسير نصوصها	✓	
البيانات الببليوجرافية الكاملة للمراجع الفقهية المتاحة بها		×
مجموعات الأحكام القضائية لربطها بالنصوص التشريعية المرتبطة بها		×
النسخ الأصلية من مصادر الحصول على التشريعيات القانونية	✓	
الدساتير المصرية السابقة	✓	
القوانين المصرية	✓	
القرارات الرسمية لجمهورية مصر العربية	✓	
اللوائح التنظيمية والتنفيذية للقوانين والقرارات	✓	

عناصر التقييم	متوفر	غير متوفر
مشاريع القوانين التي لم تصدر بعد		×
مضابط المجالس النيابية (مجلسي الشعب والشورى)		×
المذكرات الإيضاحية والقوانين والقرارات		×
مجموعات أحكام محكمة النقض المصرية (المدنية والجنائية)	✓	
مختارات من مجموعات أحكام محكمة الاستئناف (المدنية والجنائية)		×
مختارات من مجموعات أحكام المحاكم الابتدائية (المدنية والجنائية)		×
مختارات من مجموعات أحكام المحاكم الجزئية (المدنية والجنائية)		×
مجموعات أحكام المحاكم الإدارية		×
مجموعات أحكام المحاكم التأديبية		×
مجموعات أحكام المحاكم الإدارية العليا		×
مجموعات أحكام القضاء الإداري		×
مجموعات أحكام المحكمة الدستورية العليا	✓	
الاستعانة بالمراجع الفقهية ومدى توافر البيانات الببليوجرافية لهذه المراجع		×
ربط التشريعات القانونية بمجموعات الأحكام القضائية والعكس		×
الجوانب الإدارية		
دراسة الجدوى	✓	
الميزانية والمخصصات المالية	✓	
الإعلان عن قواعد البيانات	✓	
مديرو قواعد البيانات	✓	
العاملون في قواعد البيانات	✓	
تدريب العاملين بقواعد البيانات		×
إمكانيات البحث والاسترجاع		
عناصر البحث المتاحة	✓	
إمكانات البحث	✓	
إمكانيات البحث الأخرى المتاحة في قواعد بيانات محكمة النقض المصرية		×
النتائج والمخرجات		
إمكانات عرض المخرجات في قواعد البيانات		×
ترتيب وفرز نتائج البحث في قواعد البيانات	✓	
صيغ مخرجات نتائج البحث في قواعد البيانات	✓	
إمكانية التحكم في عدد نتائج البحث في كل صفحة		×
تمييز مصطلحات البحث في كل نتيجة من نتائج البحث بلون مختلف	✓	
إمكانية التنقل بين صفحات عرض النتائج	✓	
قائمة النتائج توضح حجم الملفات بالكيلوبايت		×
قائمة النتائج توضح النص كاملاً أم لا	✓	
إمكانية البحث في النتائجSearch with in the results		×
إمكانية إرسال نتائج البحث عن طريق البريد الإلكتروني		×
قائمة النتائج توضح حالة كل تشريع من حيث السريان أو التعديل أو الإلغاء		×

عناصر التقييم	متوفر	غير متوفر
إمكانية الوصول إلى العلاقات السابقة واللاحقة للتشريع		×
إمكانات الحصول على صورة طبق الأصل من التشريعات في صورتها النهائية بعد دمج التعديلات		×
إمكانات تحديد شكل التشريعات/القوانين المراد إرسالها بالبريد الإلكتروني		×
معدلات التحديث		
معدلات تحديث قواعد بيانات محكمة النقض المصرية		×
إمكانات إدخال تعديلات لاحقة على النصوص التشريعية		×
إصدار نشرات أسبوعية/شهرية بالتشريعات الصادرة	✓	
التوثيق والدعم الفني ورخص الاستخدام		
أدلة التوثيق الفني		×
توافر برامج تدريبية مرئية أو صوتية		×
توافر ملفات مساعدة للمستفيدين		×
توافر خدمات تقديم المساعدة الدعم الفني عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف		×
تقديم إحصائيات شهرية عن التشريعات/المبادئ/المجموعات أحكام المتاحة في قواعد البيانات		×
أشكال التغذية الراجعة بين المستفيدين وإدارة قواعد البيانات		×
توفر بيانات التشغيل الخاصة بقواعد البيانات		×
وجود اتفاقية استخدام تجب الموافقة عليها قبل البدء باستخدام قواعد البيانات		×
واجهة الاستخدام (المستفيدون)		
لغات واجهات الاستخدام في قواعد البيانات		×
المرونة والسهولة وقابلية التعلم لواجهات المستفيد	✓	
إمكانات ووسائل التأمين في قواعد البيانات (اسم المستخدم وكلمة المرور)		×
سهولة التصفح والتجول	✓	
استخدام الصور والأيقونات في شاشات واجهة المستفيدين		×
إمكانات تعديل الإعدادات الشخصية الخاصة بالمستخدم في قواعد البيانات		×
إمكانات التنقل بين قواعد البيانات (التشريعات إلى المجموعات أحكام والعكس)	✓	
الإعلان عن الجديد بقواعد البيانات من خلال شاشات واجهة المستفيدين		×
توافر معلومات عن قواعد البيانات	✓	
الأسئلة المتكررة		×
إمكانات تحكم المستفيدين في واجهة الاستخدام		×
الخدمات والطباعة		
تقييم خدمات المعلومات والطباعة في قواعد البيانات	✓	
المعايير الفنية للإدخال		
توافر آلية لدمج التشريعات القانونية		×
توافر أدوات العمل الفنية المتخصصة لمعالجة النصوص القانونية		×
اتباع أسلوب تكشيف لمعالجة التشريعات ومجموعات الأحكام		×

عناصر التقييم	متوفر	غير متوفر
اتباع أسلوب تصنيف لمعالجة التشريعات ومجموعات الأحكام	✓	
اتباع قواعد إدخال مُلزمة للجميع في عمليات إدخال البيانات	✓	
توفر سهولة تعديل الأخطاء في التسجيلات	✓	

محكمة النقض المصرية هي جهة حكومية قانونية ولا تهدف للربح، ويتبين من الجدول رقم (٢) ان محكمة النقض تتحمل تكاليف قواعد البيانات التي تقوم بإتاحتها للباحثين من مختلف الفئات. ويتم فيها حصر التشريعات والقوانين والمبادئ القانونية بلغة البلد الأم وهي اللغة العربية (التغطية اللغوية). اما عن التغطية الزمنية فهي تغطي القوانين والمبادئ والتشريعات الصادرة عن المحكمة منذ تاريخ إنشائها سنة ١٩٣١م حتى الآن، ويتم تحديثها بصفة دورية. ومن حيث التغطية المكانية، فهي تغطي القوانين والمبادئ الصادرة داخل مصر. أما التغطية الكمية فهي تغطي جميع المبادئ القانونية التي صدرت عن محكمة النقض والتي تبلغ حتى الآن ٣٠٢,٠٢٩ مبدأ قانونيًا، في حين يبلغ عدد التشريعات المتاحة من خلال قواعد البيانات ١٤٨٨١٥ تشريعًا، وتجدر الإشارة هنا أن هذه الأعداد حتى وقت الانتهاء من الدراسة العملية (مايو ٢٠٢٣)، وهي في حالة زيادة مستمرة وفقًا للقواعد والإجراءات المتبعة في محكمة النقض المصرية.

كما نجد أن قواعد البيانات في محكمة النقض المصرية توضح مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها وتُبين للمستفيدين مصادر الحصول على الأحكام والتشريعات والمبادئ القانونية التي تحتويها قواعد البيانات الخاصة بها وذلك على سبيل المثال (الجريدة الرسمية والوقائع المصرية) فهي تعتبر المصادر الرسمية المباشرة لقرارات رئيس الجمهورية والتشريعات .وتضع محكمة النقض مجموعة من معايير الاستبعاد عادةً ما تكون استبعاد الأحكام السياسية، والأحكام التي تتضمن مبادئ تكررت في أحكام أخرى سابقة وليس هناك جدوى من عملية تكرارها مرة أخرى. وتحتوى قواعد بيانات محكمة النقض على المراجع الفقهية القانونية المصحوبة بالنصوص التشريعية، وكذلك التفاسير الخاصة بتلك النصوص وكذا احتواؤها على النسخ الأصلية من القوانين والتشريعات والمبادئ القانونية، وتتضمن مصادر معلومات مهمة ورسمية قد لا توجد في بعض قواعد البيانات الأخرى، مثل الدساتير المصرية السابقة، القوانين المصرية، القرارات الرسمية لجمهورية مصر العربية التي صدرت تاريخيًّا، اللوائح التنظيمية والتنفيذية للقرارات والقوانين، أحكام محكمة النقض المصرية بشقيها المدني والجنائي، وأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية.

وقد تبين من خلال التواصل مع المسؤولين مرور قواعد بيانات محكمة النقض بمرحلة إعداد دراسة جدوى مفصلة تحتوي على الأهداف والمراحل والخطط التي يجب أن تمر بها مراحل الإنشاء وصولًا إلى الإتاحة وكذلك خطط التطوير والصيانة الملائمة. وتم تخصيص مخصصات مالية أُدرجت ضمن الميزانية العامة للمحكمة لغرض تطوير قواعد بيانات محكمة النقض ، ويتم الإعلان عن قواعد بيانات محكمة النقض إما بالإعلانات داخل مبنى المحكمة من خلال لوحات الإعلانات والقاعات والمداخل، وطباعة النشرات والأدلة وغيرها لتوزيعها على المترددين على مبنى المحكمة، والإعلانات عبر استخدام الموقع الإلكتروني للمحكمة على شبكة الإنترنت، أو الإعلانات عبر صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية الخاصة بالمحكمة، ووزارة العدل، والجهات القانونية، والقضائية، أو الإعلانات الموجّهة، عبر إرسال رسائل البريد الإلكترونية للعاملين في القطاع القانوني من قضاة ومحامين وغيرهم من الفئات التي يمكن أن تستفيد من هذه القواعد.

كما تبين وجود مدير مسؤول عن قواعد البيانات (قاضي) مما يكسبه دراية كاملة بالمصطلحات والموضوعات المتداولة في قاعدة البيانات، كما أنه يُكسب المحتوى المعرفي في قاعدة البيانات ثقلًا معرفيًا وموثوقية في الدقة. ويتكون عدد العاملين بقواعد البيانات ٣٠ فردًا، ولكنهم في فئات مختلفة، تؤدي كل فئة

وظيفة ودورًا محددًا في الإطار العام. وتتيح إمكانية البحث في قواعد بيانات محكمة النقض بالحقول التالية وهى عنوان التشريع، درجة التشريع، رقم وسنة التشريع بيانات الإصدار، التوقيع ،جهة التنفيذ، الفترة الزمنية، الموضوع ،البحث خلال فترة زمنية معينة، محددات البحث (السريان أو الإلغاء أو النص الكامل) ،تصفح التشريعات (درجة التشريع، الموضوع الرئيسي، الموضوعات الفرعية، التاريخ). كما يتيح أيضا البحث عن مختلف درجات التشريع في نفس الشاشة ، الاسترجاع برقم الطعن ،الاسترجاع بالسنة القضائية ،الاسترجاع ببيانات مجلدات المكتب الفني (رقم الجزء، السنة، رقم الصفحة) ،الاسترجاع بتاريخ الجلسة ،الاسترجاع بموضوع الحكم ،الاسترجاع بمنطوق الحكم ،الاسترجاع بحالة الدعوى (القبول/الرفض) ،البحث بالأحكام الصادرة في فترة زمنية محددة البحث ببيانات هيئة المحكمة ،تصفح الأحكام القضائية وفق النوع ،تصفح الأحكام القضائية وفق الموضوع ،تصفح أعداد سنوات المكتب الفني تسلسليًّا ، البحث عن مختلف الأحكام في نفس الشاشة ،توافر لوحة المفاتيح على شاشة البحث ، توافر التصحيح اللغوي التلقائي في شاشة البحث .

ويتضح أن أكثر الإمكانات المستخدمة في قواعد بيانات محكمة النقض المصرية هي إمكانات "البحث البسيط"، "البحث المتقدم"، "البحث التجاوري"، "البحث باللغة الطبيعية"، و"البحث بالمنطق البوليني". وبالنسبة لعرض المخرجات توفر قواعد البيانات إمكانات معرفة العدد الإجمالي لنتائج البحث من التسجيلات المسترجعة، ويمكن عرض هذه النتائج في الشكل المختصر أو الشكل الكامل لحقول التسجيلات.

وتوفر هذه القواعد خاصية ترتيب نتائج البحث في شكلين من أشكال الترتيب وهما، الترتيب الزمني وفقًا للتاريخ، بالإضافة إلى الترتيب الموضوعي "الأكثر صلة" بنتائج البحث. وتوفرها بصيغ ملفات الإنترنت وصيغ ملف (pdf) في مخرجات نتائج البحث بها، حيث يمكن للمستفيدين الحصول على الأحكام أو التشريعات أو المبادئ القانونية محل البحث في أي صيغه من الأشكال السابقة، وتكمن أهمية استخدام صيغ pdf في مخرجات النتائج كونها تتناسب تمامًا مع طبيعة المواد القانونية من تشريعات وأحكام ومبادئ قانونية والتي لا يجب التعديل عليها.

كما أنها تقدم العديد من الخدمات وهي: نسخ الاستشهاد المرجعي للتشريع القانوني، مشاركة التشريعات القانونية عبر الشبكات الاجتماعية، إمكانات الحفظ على الحاسب الشخصي كما أنها تقوم بإمكانات عمل معاينة للعرض قبل الطباعة، وإمكانات طباعة النص التشريعي أو القانوني كاملًا دون التقيد بعدد معين من الصفحات.

أما بالنسبة للمعايير الفنية للإدخال فقد تبين اتباعهم لخطة تصنيف في عمليات ترتيب الوثائق القانونية، وتبين تطبيق قواعد خاصة متفق عليها في عمليات الإدخال يلتزم بها جميع العاملين في تجهيز الوثائق القانونية. وكذا اتباعهم طريقة إعداد التسجيلات الورقية ومراجعتها مسبقًا قبل عملية الإدخال إلى قاعدة البيانات تفاديا لحدوث الأخطاء ولتسهيل عملية تصحيحها.

وتتمتع قواعد بيانات محكمة النقض بالإضافة لاحتوائها على مجموعات أحكام محكمة النقض المصرية وجود الدساتير المصرية السابقة وكذا النسخ الأصلية من مصادر الحصول على التشريعيات القانونية وكذا القوانين المصرية و المراجع الفقهية القانونية المصحوبة بالنصوص التشريعية وتفسير نصوصها والقرارات الرسمية لجمهورية مصر العربية و اللوائح التنظيمية والتنفيذية للقوانين والقرارات وتتميز المخرجات ونتائج البحث في تلك القواعد بلون مختلف وهناك إمكانية التنقل بين صفحات عرض النتائج وترتب نتائج البحث في قواعد البيانات وفقا لاختيار الباحث، كما توفر تلك القواعد معلومات عنها للمستخدم .

ثانيا: العناصر غير المتوفرة فى تقييم قواعد بيانات محكمة النقض المصرية

الجدول رقم (٣) العناصر غير المتوفرة في تقييم قواعد بيانات محكمة النقض المصرية

العنصر	الهدف
ربط التشريعات القانونية الأحكام القضائية والعكس	تيسير الوصول إلى النص التشريعي أو القانون
قائمة النتائج توضح حجم الملفات بالكيلوبايت	مساعدة المستفيد في اتخاذ قرار بشأن الملفات المسترجعة
إمكانيه البحث في النتائج Search with in the results	توفر للمستفيدين إمكانات البحث مرة أخرى في نتائج البحث
إمكانيه إرسال نتائج البحث عن طريق البريد الإلكتروني	توفير الوقت والجهد للمستفيد وعدم تكرار نفس البحث أكثر من مرة
قائمة النتائج توضح حالة كل تشريع من حيث السريان أو التعديل أو الإلغاء	تسهيل الوصول إلى وضع التشريع دون الحاجة إلى البحث مرة أخرى أو الدخول إلى أماكن أخرى للبحث
إمكانيه الوصول إلى العلاقات السابقة واللاحقة للتشريع	تسهيل التنقل والإبحار بين العلاقات المتعددة للتشريع
إمكانات الحصول على صورة طبق الأصل من التشريعات في صورتها النهائية بعد دمج التعديلات	الاطلاع مرة واحدة والتأكد من حداثة القانون أو التشريع
إمكانات تحديد شكل التشريعات/القوانين المراد إرسالها بالبريد الإلكتروني	الاستفادة اللاحقة وسهولة استرجاعها عند الحاجة إليها مرة أخرى
إمكانات إدخال تعديلات لاحقة على النصوص التشريعية	التأكد من حداثة القانون أو التشريع وربط التشريعات والقوانين ببعض وبالتالي سهولة استرجعه
أدلة التوثيق الفني	إتاحه معلومات استخدام قواعد البيانات أو نظم استرجاع المعلومات من قبل المستفيدين غير المتخصصين
توافر برامج تدريبية مرئية أو صوتية	الاستفادة من القواعد وسهولة التعامل معها
توافر ملفات مساعدة للمستفيدين	مساعدة الباحث في تحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات المقدمة والمساعدة في عمليات البحث والاسترجاع في قواعد البيانات أو نظم استرجاع المعلومات
توافر خدمات تقديم المساعدة والدعم الفني عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف	سهولة وسرعة توصيل المعلومات للمستفيد
تقديم إحصائيات شهرية عن التشريعات ومجموعات الأحكام المتاحة في قواعد البيانات	تقدم لمتخذ القرار لأنها تفيد في التعرف على نقاط القوة والضعف لهذه القواعد
أشكال التغذية الراجعة بين المستفيدين وإدارة قواعد البيانات	تفيد في معرفة أوجه القوة والنقص في قواعد البيانات
توافر بيانات التشغيل الخاصة بقواعد البيانات	تجعل تشغيل القاعدة والاستفادة منها في شكلها الأمثل

العنصر	الهدف
وجود اتفاقية استخدام تجب الموافقة عليها قبل البدء باستخدام قواعد البيانات	أهمية رخص الاستخدام تكمن في أنها تعتبر عقد الاتفاق بين الجهة المسؤولة عن القاعدة والمستفيد
إمكانات ووسائل التأمين في قواعد البيانات (اسم المستخدم وكلمة المرور)	هو أحد أهم وسائل وإمكانات تأمين قواعد البيانات والحفاظ على سلامة وسرية البيانات والمعلومات المتضمنة في هذه القواعد
إمكانات تعديل الإعدادات الشخصية الخاصة بالمستخدم في قواعد البيانات	لسهولة التعديل دون الحاجة للرجوع لمسؤول النظام
الإعلان عن الجديد بقواعد البيانات من خلال شاشات واجهة المستفيدين	تسهيلاً وإعلاماً لفئات المستفيدين بكل ما هو جديد في قواعد البيانات
الأسئلة المتكررة	تساعد المستفيدين على تسهيل استخدام قواعد البيانات
إمكانات تحكم المستفيدين في واجهة الاستخدام	منح المستفيدين إمكانات التحكم في واجهة المستفيد الخاصة به
توافر آلية لدمج التشريعات القانونية	قراءة التشريع والتعديلات عليه كوحدة معلوماتية واحدة وصولًا إلى الصيغة النهائية للنص التشريعي
توافر أدوات العمل الفنية المتخصصة لمعالجة النصوص القانونية	تشكل المعايير والمواصفات المتفق عليها سواء على المستوى المحلي أو العالمي للعمل

يتضح من الجدول رقم (٣) خلو قواعد بيانات محكمة النقض المصرية من ربط التشريعات القانونية بالأحكام القضائية والعكس، وكذا خلوها من إمكانيه البحث في النتائج وإمكانيه إرسال نتائج البحث عن طريق البريد الإلكتروني، كما تخلو قائمة النتائج من توضيح حالة كل تشريع من حيث السريان أو التعديل أو الإلغاء، وإمكانيه الوصول إلى العلاقات السابقة واللاحقة للتشريع، وإمكانات الحصول على صورة طبق الأصل من التشريعات في صورتها النهائية بعد دمج التعديلات وإمكانات تحديد شكل التشريعات/القوانين المراد إرسالها بالبريد الإلكتروني وإمكانات إدخال تعديلات لاحقة على النصوص التشريعية وأدلة التوثيق الفني وعدم توافر برامج تدريبية مرئية أو صوتية و ملفات مساعدة للمستفيدين خدمات تقديم المساعدة الدعم الفني عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف .

ويتبين عدم تقديم إحصائيات شهرية عن التشريعات الأحكام المتاحة في قواعد البيانات كما انه تبين خلوها من أشكال التغذية الراجعة بين المستفيدين وإدارة قواعد البيانات و بيانات التشغيل الخاصة بقواعد البيانات ولا توجد اتفاقية استخدام تجب الموافقة عليها قبل البدء باستخدام قواعد البيانات وانعدام وسائل التأمين في قواعد البيانات (اسم المستخدم وكلمة المرور) ولا توجد إمكانات تعديل الإعدادات الشخصية الخاصة بالمستخدم في قواعد البيانات وتبين خلوها من الإعلان عن الجديد بقواعد البيانات من خلال شاشات واجهة المستفيدين الأسئلة المتكررة . ولا يمكن للمستفيد التحكم في الواجهة الخاصة به كما أنها لا توفر آليه لدمج التشريعات وتبين خلو القواعد من أدوات العمل الفنية المتخصصة لمعالجة النصوص القانونية.

٤/٠ النتائج والتوصيات:

٤/١ النتائج

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. خطوات ومراحل النشر التقليدي والإلكتروني لمجموعات الأحكام

- **انتهت الباحثة إلى أن النشر التقليدي لمجموعات أحكام محكمة النقض المصرية في وضعه الحالي على الرغم من أهمية كمصدر أولي للمبادئ القانونية الا انه يشوبه بعض المشكلات مثل:**

- تعقيد مراحل النشر التقليدي لمجموعات الأحكام والتي تؤدي إلى تأخر صدور المجموعات عن نشر الأحكام مما يؤدي إلى تأخر وصول هذه الأحكام ومجموعاتها إلى الجهات المعنية والقضاة.
- ارتفاع تكاليف النشر التقليدي للمجموعات مما يكلف المحكمة ميزانية إضافية في مقابل استفادة محدودة من النسخ الورقية.
- الصعوبات التي يواجها المستفيدون في استخدام النسخ الورقية من مجموعات أحكام محكمة النقض، نظرًا لضخامة الحجم وصعوبة البحث بها.
- عدم إمكانية توفير عدد كبير من النسخ يكفي للقضاة على مستوى الجمهورية.
- صعوبة حصول السادة المحامين على مجموعات أحكام النقض.
- عدم وجود أدوات مساعدة مثل المكنز في النسخ الورقية.

- **انتهت الباحثة إلى أن النشر الإلكتروني لمجموعات أحكام محكمة النقض المصرية في وضعه الحالي يشوبه بعض المشكلات مثل:**

- ما زال النشر الإلكتروني لمجموعات الأحكام بمحكمة النقض المصرية في مراحله الأولى حيث لم تصدر حتى الآن سوى ثلاث نسخ إلكترونية من مجموعات الأحكام وزعت فقط على (الموبايل) عن طريق (الواتس آب) صدرت في نهاية ٢٠٢٢ .
- الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية يحتاج إلى بعض التجهيزات حتى يمكن تقديم المزيد من الخدمات للمستفيدين.
- إمكانيات البحث الخاصة بالأحكام المتاحة على موقع محكمة النقض تحتاج إلى التطوير وإضافة المزيد من تقنيات البحث.

٤/٢ التوصيات

خلال الدراسة وتحليل عملية نشر الأحكام في محكمة النقض ترى الباحثة أن هناك بعض التوصيات التي يجب الأخذ بها لتطوير عملية نشر الأحكام والاستفادة منها بأقصى درجة ويمكن إبراز هذه التوصيات فيما يلي:

- تطوير عملية نشر الأحكام والأساليب المتبعة في محكمة النقض المصرية من خلال استخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في عملية تجهيز ونشر الأحكام.

- ربط الأحكام القضائية بالنصوص التشريعية المرتبطة بها، فيجب أن تكون قاعدة البيانات مبنية على أساس ربط هذه التشريعات والأحكام والتفسيرات والمراجع بطريقة تيسر للمستفيد الوصول إليها.
- تطوير قواعد البيانات المتاحة في محكمة النقض مثل زيادة عناصر البحث المتاحة للبحث في قواعد البيانات من حقول قواعد البيانات وذلك لزيادة فعالية البحث وتسهيل الوصول إلى المعلومات من قبل المستفيدين، مثل تفعيل البحث بـ "نطاق السريان، حالة السريان" وذلك على سبيل المثال.
- إضافة مميزات في قواعد البيانات مثل، إمكانية تصفح الجريدة الرسمية تسلسليًّا، إمكانية تصفح أعداد الوقائع المصري تسلسليًّا ، بيان الجهات المتنازعة في الأحكام، إضافة الأحكام للقائمة الشخصية، حفظ استراتيجة البحث واسترجاعها من قبل المستفيد، إمكانية البحث في شبكة الإنترنت خارج نطاق القاعدة.
- يتم ربط الأحكام القضائية بالنصوص التشريعية المرتبطة بها، فيجب أن تكون قاعدة البيانات مبنية على أساس ربط هذه التشريعات والأحكام والتفسيرات والمراجع بطريقة تيسر للمستفيد الوصول إليها.
- تقديم دورات تدريبية خاصة بالسادة القضاة الذين يقومون بوظائف مسئولي قواعد البيانات، ويجب أن تتركز هذه الدورات على النواحي التقنية الأولية التي تساعدهم في كيفية التعامل مع هذه القواعد وتطويرها بشكل مستمر.

المراجع:

١. عمر، نبيل إسماعيل (٢٠١١). الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجارية.- الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة. ص. ٦٠١.

٢. فؤاد، محسن (١٩٨٧). جرائم الفكر والرأي والنشر : النظرية العامة للجرائم التعبيرية.- ط.١.- القاهرة : دار الغد العربي. ص. ١٦

٣. نجيب، محمد فتحي. التطورات الحديثة في تنظيم محكمة النقض الفرنسية. مجلة القضاة، (يناير – يونيو ١٩٨٤). ص. ١٨٢ وما بعدها

4. Zarębska, Honorata Case law as a source of information in an international scale., 2013 . In 4th Qualitative and Quantitative Methods in Libraries International Conference, Limerick, Ireland, 22-25 May 2012. (Unpublished) [Conference paper

٥. الجارحي، محمد وليد (٢٠٠٠). النقض المدني.- القاهرة : نادي القضاة.

٦. طاشكندي، عبدالجليل. "المطبوعات الحكومية بين الإيداع والضياع." عالم الكتب: دار ثقيف للنشر والتاليف مج ٢, ع ٤ (١٩٨٢): ٧٢٩ - ٧٤٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/341506

٧. محمد، منى فاروق علي. "دور مطبعة الدولة في إثراء النشر الحكومي مع التركيز على الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية مصر." المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات: الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف مج١, ع١ (٢٠١٤): ٢١٥ - ٢٥٩. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/625053

٨. Fry، Bernar M.، Peter Hernon، و حشمت محمد علي قاسم. "مقالات أساسية حول المطبوعات الحكومية." المجلة العربية للمعلومات: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مج ٥, ع ١ (١٩٨٤): ١٧٤ - ١٨١. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/31001

٩. عوض، مروة أحمد مصطفى. "النشر الحكومي الإلكتروني: محكمة النقض المصرية نموذجا." المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات: الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف مج٥, ع٢ (٢٠١٨): ٣١٧ - ٣٤٣. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/915431

١٠. هيئة التحرير. "قضاء المحاكم : محكمة النقض: الغرف المدنية." المحامون: نقابة المحامين مج ٦٠, ع ٧,٨ (١٩٩٥): ٦٩٠ - ٧١٤. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/236237

١١. هيئة التحرير. "مجموعات أحكام: محكمة النقض ، القضاء الاداري ، محاكم الاستئناف ، المحاكم الكلية." مجلة ادارة قضايا الحكومة: إدارة قضايا الحكومة مج ٢, ع ١ (١٩٥٨): ٢٩٥ - ٣١٧. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/293742

١٢. محكمة النقض المصرية. تم الإطلاع عليه في ٢٠٢١/٥/٣٠. الرابط: https://www.cc.gov.eg/?page_id=275

١٣. مقابلة المستشار عمرو الزهيري، رئيس مركز معلومات محكمة النقض. مارس، ٢٠٢١.

١٤. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الآسكوا"، (٢٠١٨). نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية : آفاق عالمية وتوجهات إقليمية.- بيروت.

15. Seifert, J. W. (2003). A primer on e-government: Sectors, stages, opportunities, and challenges of online governance

16. Abu Jaber, Nibal O. (2011). Strategic Analysis and Development of Electronic Government Strategies for the Palestinian Municipalities.

17. Hassan, I., Mahdi, A., & Al-Khafaji, N. (2014). Theoretical study to highlight the smart government components in 21st century. International Journal of Computer Science and Mobile Computing, pp. 333-347.

18. OECD, The Case of E-Government in the Palestinian Authority, Modernising the Public Administration, 2011.

19. Jaeger, P. T., & Thompson, K. M. (2005). Social information behavior and the democratic process: Information poverty, normative behavior, and electronic government in the United States. Library & Information Science Research, 26(1), 94-107

٢٠. عبد الهادي ،محمد فتحي (٢٠١٥. قاعدة الهادي للإنتاج الفكري الرياض: الاتحاد العربي للمعلومات. تم إجراء البحث في (ديسمبر ٢٠١٧: يوليو ٢٠١٨) الإتاحة-http://arab .afli.org/main/content.php?alias=%D8%A7%D8%A8%D8%AD%D8%AB_ _

٢١. اتحاد مكتبات الجامعات المصرية. تم إجراء البحث في (يوليو ٢٠١٨) الإتاحة

22. http://srv4.eulc.edu.eg/eulc_v5/libraries/start.aspx?ScopeID=1.&fn=ApplySearch&criteria1=1.&OrderKey=publishYear+desc&SearchText1=%D9%86%D8%B4%D8%B1+%D8%A7%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85&ItemType=

٢٣. دار المنظومة. تم إجراء البحث في (يوليو ٢٠١٨) الإتاحة

24. Land, B., & Kitchen, P. (1976). CLA Brief: Distribution of Federal Government Publications. Canadian Library Journal, 33(4), 325-332.

25. Open Digital Archive (ODA)\Olso and Akershus University College of Applied Sciences. Search time: (July 2018) Available at: https://oda.hio.no/jspui/.

26. E-prints in Library and Information (E-LIS). Search time: (July 2018) Available at: http://eprints.rclis.org

27. The Directory of Open Access Repositories (OpenDOAR). Search time: (July 2018) Available at: http://www.opendoar.org

28. The International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA). Search time: (July 2018) Available at https://www.ifla.org/

29. American Library Association (ALA). Search time: (July 2018) Available at: Error! Hyperlink reference not valid. http://www.ala.org/

٣٠. مصطفي، ندا سمير عبدالحليم، خليفة، شعبان عبدالعزيز، عبدالحافظ، بهاء إبراهيم، و هلال، رؤوف عبدالحفيظ. (٢٠٢١). مكتبة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية: دراسة حالة. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، مج٨, ع٣ ، ٥٠٤ - ٥١١. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1183358

31. Open Digital Archive (ODA)\Olso and Akershus University College of Applied Sciences. Search time: (July 2018) Available at: https://oda.hio.no/jspui/.

32. Digital library of Information science & Technology (DLIST). University of Arizona. Search time: (July 2018) Available at: https://www.arizona.openrepository.com/

33. E-prints in Library and Information (E-LIS). Search time: (July 2018) Available at: http://eprints.rclis.org

34. The Directory of Open Access Repositories (OpenDOAR). Search time: (July 2018) Available at: http://www.opendoar.org

35. The International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA). Search time: (July 2018) Available at https://www.ifla.org/

36. American Library Association (ALA). Search time: (July 2018) Available at: Error! Hyperlink reference not valid. http://www.ala.org/

٣٧. الجارحي، محمد وليد (٢٠٠٠). النقض المدني.- القاهرة : نادي القضاة.

٣٨. نجيب، محمد فتحي. التطورات الحديثة في تنظيم محكمة النقض الفرنسية. مجلة القضاة، (يناير – يونيو ١٩٨٤). ص. ١٨٢ وما بعدها.

٣٩. فتوح، عبدالعزيز أحمد. "المجموعات أحكام و المبادئ القانونية." النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية: جمعية الضرائب المصرية مج٢٤, ع٩٤ (٢٠١٤): ١٠٩ - ١٣٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/653227

٤٠. هيئة التحرير. "قضاء المحاكم : محكمة النقض: الغرف المدنية." المحامون: نقابة المحامين مج ٦٠, ع ٧,٨ (١٩٩٥): ٦٩٠ - ٧١٤. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/236237

٤١. هيئة التحرير. "مجموعات أحكام: محكمة النقض ، القضاء الاداري ، محاكم الاستئناف ، المحاكم الكلية." مجلة ادارة قضايا الحكومة: إدارة قضايا الحكومة مج ٢, ع ١ (١٩٥٨): ٢٩٥ - ٣١٧. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/293742

٤٢. الجارحي، محمد وليد (٢٠٠٠). النقض المدني.- القاهرة : نادي القضاة. ص. ١١٠.

٤٣. خليفه ، شعبان عبد العزيز. الرسائل الجامعية والمطبوعات الحكومية ._ القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٧٩ ص ٤٩

٤٤. مصطفى، رؤوف عبدالحفيظ محمد، عبدالهادي، زين الدين محمد، و خليفة، شعبان عبدالعزيز. (١٩٩٩). المكتبات ومراكز المعلومات القانونية في مصر: (رسالة ماجستير). عالم المعلومات والمكتبات والنشر، مج ١, ع ١ ، ٢٨٠ - ٢٨٢. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/2882

٤٥. طاشكندي، عبدالجليل. (١٩٨٢). المطبوعات الحكومية بين الإيداع والضياع. عالم الكتب، مج ٢, ع ٤ ، ٧٢٩ - ٧٤٠. مسترجع منhttp://search.mandumah.com/Record/341506

٤٦. معاهد المعلومات القانونية على شبكة الانترنت كأداة للوصول الحر للمعلومات: دراسة ميدانية رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الآداب إعداد أحمد كارم أحمد مرداش مدرس مساعد بقسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب - جامعة حلوان إشراف أ. د/ زين الدين محمد عبد الهادي أستاذ علم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب - جامعة حلوان إشراف مشارك د/ إيمان فوزي عمر مدرس علم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب - جامعة حلوان 2020.